

الفريق الاول:	
الشركة المتحدة للوراق المالية، شركة ذات مسؤولية محدودة قائمة في دولة فلسطين ومسجلة لدى مسجل الشركات في رام الله الرقم 563118769 بتاريخ 16/10/1996 وعنوانها مدينة روابي - عمارة المكاتب الطابق الاول. هاتف: 2 2423090 + 970 ، فاكس: 2 2423091 + 970 ، ص.ب. 66 روابي فلسطين -- www.unitedco.ps	
والمشار اليه فيما بعد بـ:	الشركة

الفريق الثاني:			
الاسم			
عنوانه			
بريد الكتروني	هاتف أرضي	هاتف خلوي	واتس/أخرى
والمشار اليه فيما بعد بـ:	العميل		

## المقدمة: حيث أن

أ- الفريق الاول الشركة المتحدة للوراق المالية وهي شركة ذات مسؤولية محدودة، قائمة في دولة فلسطين ومسجلة لدى مسجل الشركات في رام الله تحت الرقم (563118769) وهي حاصلة على الموافقات القانونية والتنظيمية اللازمة لممارسة أعمال الوساطة المالية من هيئة سوق رأس المال الفلسطينية بما فيها العمل كوسيط لحساب الغير في البورصات الاجنبية وهو كل سوق مالي خارج فلسطين سواء كان منظما او غير منظم يتم فيه التعامل بالأوراق المالية على اختلاف أنواعها أو العملات الأجنبية أو المعادن الثمينة أو أي سلع أو أدوات مالية أخرى بالبورصات الأجنبية عن طريق وسيط و/أو وسطاء خارجين (أجنيين) حسب قانون الأوراق المالية والانظمة والتعليمات الصادرة عنه أو اية تعديلات تطرأ عليه مستقبلاً.

ب- الفريق الثاني يرغب بالتعامل والتداول شراء وبيعا في العملات الأجنبية و/أو المعادن الثمينة و/أو السلع و/أو المؤشرات و/ أو أية أدوات مالية أخرى في البورصات الأجنبية وفقا للأحكام والقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة من هيئة سوق رأس المال ووفقا للأحكام والتعليمات والتشريعات لدى الهيئات الرقابية في البورصات الأجنبية والتي تحكم عمل هذه الأسواق، وحيث أنه يدرك إدراكا تاما أن طبيعة التعامل بهذه المنتجات ذات مخاطر مالية عالية وقد تلحق به خسائر وهو على علم مسبق بأبعاد هذه المخاطر من حيث احتمال خسارته لرأس المال المقدم .

و بعد أن أقر الطرفان بأهليتهما وصلاحيتهما القانونيين لإبرام هذا العقد وعليه فقد اتفقا على ما يلي:

تعتبر مقدمة هذه الاتفاقية ونموذج طلب فتح الحساب ومستند «مخاطر وشروط التداول في البورصات الاجنبية غير النظامية» المنشور على موقع الشركة بكافة بنودها وشروط وأحكام التداول لعقود الفروقات وأنواع الحسابات المتوفرة وشروطها ومقدار العمولات لكل حساب وفروقات الاسعار ووجم العقود للمنتجات و/أو المراكز وأي ملاحق يتم توقيعها مع العميل وكافة البيانات المنشورة على موقع الشركة الالكتروني جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

**البند 1-** تعتبر المقدمة جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ومتممة لأحكامها وتقرأ معها.

**البند 2-** إنشاء أو فتح حساب التداول: تنشأ بموجب هذه الاتفاقية باسم العميل لدى الشركة حساب تداول.

**البند 3-** صلاحيات الإدارة: يتولى العميل التداول بنفسه من خلال منصة التداول بعد حصوله على كلمة المرور وكلمة السر من الشركة الخاص بحسابه ومن خلال الوسائل التي تحددها الشركة وفقا لسياساتها الإستثمارية وبما لا يتعارض مع قواعد و تعليمات الجهات الرقابية وطبقا للأنظمة و الإجراءات المطبقة ووفقا لأحكام قانون تنظيم التعامل في البورصات الأجنبية الفلسطيني رقم 17 لسنة 2023 و تعليمات رقم (1) لسنة 2024 الصادرة عن الهيئة بشأن تعامل شركات الوساطة مع البورصات الأجنبية غير النظامية وأية تعديلات والقرارات التي قد تطرأ عليه من وقت إلى آخر .

**البند 4-** يقر العميل أنه بتوقيعه على هذه الاتفاقية فإن الشركة لا تضمن للعميل تحقيق أية أرباح أو عوا ئد لهذا الحساب.

**البند 5-** يقر العميل أنه اطلع وتفهم كافة البنود الواردة في مستند «مخاطر وشروط التداول في البورصات الأجنبية غير النظامية» والذي سيشار إليه لاحقا بـ «مستند المخاطر والشروط» أو «المستند» والمتضمنة:

- التزامات ومسؤوليات الطرف الأول (الشركة)
- التزامات وحقوق الطرف الثاني (العميل)
- مخاطر التلاعب بالسوق ومخالفات السوق وما يترتب على ذلك من اجراءات تتخذها الشركة
- وتفصيل تعليمات الابداع والسحب من خلال البنوك و/أو من خلال بوابات الدفع الالكتروني و/أو من خلال بطاقات الائتمان
- وتفهم كافة التعاريف الواردة في المستند
- وتفهم معنى المصطلحات الواردة في المستند، وأهمها مصطلح الهامش (Margin) والهامش المتاح (Free Margin) ومصطلح الفائدة و/أو التدوير (Swap or Rollover) ومصطلح الرافعة المالية (Leverage) ومصطلح الهامش الأولي (Initial Margin) ومصطلح المركز / المراكز ومصطلح حجم العقد أو اللوت Lot وما يتفرع عنه من مصطلحات لوت استاندر 1.0 Standard و/أو ميني لوت 0.10 Mini Lot و/أو مايكرو لوت 0.01 Micro.
- وعلى علم تام بمعنى مصطلح الانزلاق السعري وما يترتب عليه من مخاطر ومتى يتم تطبيقه.
- وتفهم مضمون ما ورد تحت بند اساءة التعامل في السوق وحق الشركة في الغاء بعض أو جميع صفقاته.
- وعلى علم برسوم التخزين وما يترتب عليها من تكاليف تخصم من حساب العميل
- وأنه على علم باجراءات الابلغ عن أخطاء التداول
- والالتزامات المالية على العميل
- وأن الشركة وموظفيها ليسوا مؤولين بتقديم استشارات استثمارية
- وبند المراسلات والسجلات الالكترونية
- ومسؤولية العميل عن إسم المستخدم وكلمة المرور
- ومعلومات الإئتمان، ومعلومات تعديل الاتفاقية، ومفهوم والقوة القاهرة وإعفاء المسؤولية
- وبيان اخلاء المسؤولية عن المخاطر، والذي تضمن:

” ينطوي التعامل في المنتجات والأوراق المالية أو أي منتج أو أداة مالية مقدمة من الشركة والمشار إليها فيما بعد بإصطلاح ” المنتجات “ على عدد من المخاطر بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر، مخاطر السوق ومخاطر المضاربة ومخاطر التحوط والتداول اليومي، والتداول لساعات عمل ممتدة ومخاطر التنفيذ والتكنولوجيا ومخاطر المنتجات ومخاطر العملات والمخاطر القانونية والمخاطر المحاسبية ومخاطر الائتمان ومخاطر الدولة الأجنبية ومخاطر نقص الاشراف التنظيمي ومخاطر الرفع ومخاطر الضرائب، كما ان الاستثمار في المنتجات يتطلب فهما لطبيعة الانشطة المالية بشكل عام والماما جيدا بطبيعة المنتجات بالمخاطر ذات الصلة وبالقدرة المالية على تحمل الخسائر المتوقعة التي قد تتكبد نتيجة للاستثمار في المنتجات. قد لا يكون هذا البيان كافيا لتناول جميع مخاطر التعامل مع المنتجات و بالتالي فقبل البدء في اجراء معاملات مع الشركة و المنتجات ينبغي على العميل ان يكون على دراية بطبيعة و بالمخاطر ذات الصلة بالاستثمار في أو اجراء معاملات في المنتجات و ينبغي على العميل أن يكون على دراية تامة أنه هو المسؤول الوحيد عن التقييم المستقل أو التحقيق في المخاطر المرتبطة بالاستثمار المرغوب فيه أو اجراء معاملات في أي منتج وعلى العميل أن يعتمد فقط على تقييمه

للاستثمار أو المعاملة المرتقبة ، وينبغي عليه ألا يفسر محتويات أي رسالة من الشركة أو مسؤوليها أو موظفيها أو وكلائها على أنها إستشارة قانونية أو ضريبية أو خلافه، وقبل الإستثمار في المنتجات ينبغي عليه التشاور مع مستشاري الإستثمار والمحاسبة والمستشارين القانونيين والماليين ومستشاري الضرائب وغيرهم لإجراء تقييم مستقل للمخاطر والتبعات ومدى ملائمة الإستثمار في أو إجراء معاملة في المنتجات ، ويتعين عليه كذلك التحقق من أن لديه المعرفة والخبرة والمهارة والاستشارة المهنية الكافية لإجراء تقييم خاص لمزايا ومخاطر الإستثمار أو إجراء معاملات في المنتجات ولا تقدم الشركة أي إقرار بالخصائص المناسبة للمنتجات للأغراض القانونية أو المحاسبية أو التنظيمية أو الضريبية أو من حيث قدرة مستثمر معين على الإستثمار أو إجراء معاملات في المنتجات بموجب قيود الإستثمار القانونية المعمول بها”

**البند 6-** يكون الأختصاص القضائي لمحاكم دولة فلسطين في مدينة رام الله أو حسبما يحدد الفريق الأول والذي يملك منفرداً حق تحديد الأختصاص القضائي كما هو مبين هنا دون حق الفريق الثاني للأعتراض على هذا الأمر أو الطعن به، ويكون القانون الواجب التطبيق هو قانون الدولة التي يحدد الفريق الأول الأختصاص القضائي ضمن محاكمها. ويسقط الفريق الثاني حقه بالأعتراض على هذا البند أو الطعن به أسفاً تماماً شاملاً غير قابل للرجوع.  
**البند 7-** وردت هذه الاتفاقية على ثلاث صفحات من مقدمة وسبعة بنود بما فيها هذا البند وتم التوقيع عليها من كلا الفريقين بقبولها ونفاذها بتاريخ: -----

الفريق الثاني (العميل):	الفريق الأول: الشركة المتحدة للأوراق المالية
التوقيع:	التوقيع: